الممنوع من الصرف
بين القاعدة النحوية والضرورة الشعرية
دراسة تطبيقية في ديوان الشاعر الثغري التلمساني

إعداد:

د. محمد بن إبراهيم العمير

أستاذ النَّحو والصَّرف المشارك - قسم اللغة العربية - كلية الآداب - جامعة الملك فيصل - المملكة العربية السعودية.

mimair@kfu.edu.sa

ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى دراسة نوع من الأنواع التي وسمت بأنه يجوز أن تخالف القاعدة النحوية حال الضرورة الشعرية –وهو الممنوع من الصرف-، ومحل هذه الدراسة هو ديوان الشاعر الثغري التلمساني، وذلك بتتبع ألفاظ الممنوع من الصرف في ذلك الديوان، ثم النظر فيما وافق قاعدة الممنوع من الصرف، وما خالفها لأجل ضرورة الشعر، وبيان السبب وراء ذلك، وقد قسمته مقدمة وتمهيدا وثلاثة مباحث وخاتمة، استعرض التمهيد: التعريف بالشاعر، والحديث عن الضرورة الشعرية، ودرس المبحث الأول: الممنوع من الصرف لعلة واحدة، والمبحث الثاني: الممنوع من الصرف للعلمية وعلة أخرى، والمبحث الثالث: الممنوع من الصرف للوصفية وعلة أخرى، وتوصل البحث في خاتمته: إلى أن صرف الممنوع من الصرف هو أكثر ضرورة شعرية وردت في هذا الديوان، وأن الشاعر استفاد من ذلك باعتباره مرونة في نظام اللغة؛ لمسايرة نظام القصيدة الصارم، وأن أكثر نوع خرج عن القاعدة النحوية هو صيغة منتهى الجموع، وأكثر نوع تقيد بها هو العلم الأعجمي، وأن العلم المعدول لم يرد عنده إلا مخالفا للقاعدة، في حين لم يرد الاسم المختوم بألف تأنيث مقصورة إلا موافقا لها، وأن مخالفة القاعدة النحوية وموافقتها قد تجتمعان في بيت واحد، وأن الخروج عن القاعدة يكون بجر الممنوع من الصرف بالكسرة ليوافق القافية المكسورة، أو بالتنوين لموازنة حرف التفعيلة الساكن.

الكلمات المفتاحية: الممنوع من الصرف، القاعدة النحوية، الضرورة الشعرية، الثغري التلمساني، علة واحدة، صيغة منتهى الجموع، ألف التأنيث، العلمية، الوصفية.

The Prohibited from Inflection (not to be able to use various cases of Arabic grammatical movements) between Grammatical Rule and Poetic Necessity: An Applied Study in Al-Thughri Al-Tilmisani's Diwan

Abstract:

This research aims to study a type of linguistic phenomenon that is allowed to deviate from grammatical rules due to poetic necessity, specifically the "Prohibited from Inflection" : [which means some specific Arabic words can't bear to have normal grammatical Arabic movements].

This study is based on Al Thughri Altemisani's Diwan.

The study tracks the words that fall under this category in the mentionedDiwan. Examining their conformity to or deviation from the grammatical rules and exploring the reasons behind these deviations.

The research is divided into an introduction, a preface, three chapters, and a conclusion.

The preface introduces the poet and discusses poetic necessity.

The first chapter examines words prohibited from inflection due to a single reason, analyzing their conformity to and deviation from its rule in this particular Diwan.

The second chapter studies the cause of inflection for two reasons : proper nouns with an additional reason.

The third chapter explores inflection as a result of adjectivity with an additional reason; bearing in mind the agreement or disagreement of this rule in the same Diwan; both in terms of conformity and deviation.

The research concludes that the inflection of prohibited words is the most common poetic necessity in this Diwan, and that the poet utilized this flexibility to adapt to the strict structure of his poem. The most frequent type of deviation is the "Muntaha Al-Jumo'a" pattern : [the form of a large unspecified plural]. While the most conforming type - compatible with that rule - is the foreign proper noun [not an original Arabic proper noun]. Whereas, both of the knowledge which is balanced with the action and waived action come not following the rule.

The research also highlights the poet's use of inflection to achieve poetic effects, such as matching the rhyme scheme or meter.

In the meantime, the feminine ending of shortage form of (a) comes in agreement with the rule.

Also, the violation of grammatical rule, or its agreement with the rule, may come in the same verse.

In some cases , we can see that not following the grammatical rule is by indeclinable the inflection noun by (e) sound so as to fit the rhyme ending in (e) sound . Another form is to end in double sound of (n) to fit the consonant letter of poetic meter.

Keywords: Inflection, grammatical rule, poetic necessity, Al-Thughri Al-Tilmisani, single reason, The " Muntaha Al-Jumo'a " pattern: [the form of a large unspecified plural]. The feminine ending of the short form of (a) :Alif Al-Ta'nith. proper noun, adjective.

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد؛

فإن من أحسن ما يُبرز ظواهر اللغة ويوضحها: استظهارها في النصوص اللغوية البليغة، من شعر ونثر أدبي، وإن من تلك الظواهر التي اعتنى بها اللغويون ما يعرف بالضرورة الشعرية.

إن الضرورة الشعرية ظاهرة خاصة بالشعر –كما يشعر بذلك اسمها-، وهي تأخذ أشكالا متعددة، منها ما يرجع للنحو، ومنها ما يرجع للصرف، وكلها تشترك في خروجها عن القاعدة -النحوية أو الصرفية- التي يلزم التقيد بها في نثر الكلام، وتتفاوت تلك الأشكال كثرة وقلة في الدواوين الشعرية، ولعل من أكثرها شيوعا وانتشارا عند الشعراء صرف الممنوع من الصرف.

إن الممنوع من الصرف اسم معرب حلّت فيه بعض العلل التي أخرجته عن التمكن التام في باب الاسمية، وأوجدت فيه نوع شبه بالأفعال، حرم بسببه من خاصيتين من أبرز خصائص الأسماء: هما التنوين والكسرة؛ فغدت قاعدته الإعرابية: أن يرفع بالضمة وينصب ويجر بالفتحة، وألّا يلحقه التنوين، إلا إذا دخلته أل أو أضيف فإنه يجر بالكسرة؛ لأن الإضافة والتنوين من خصائص الأسماء؛ فأعادت لهذا الاسم تمكنه في باب الاسمية.

ولقد أعفت اللغة الشاعر من التقيد بهذه القاعدة الإعرابية إذا احتاج ذلك لإقامة وزن قصيدته أو قافيتها، فكان ذلك توسعة عليه في مقابل التقيد بنظام الوزن والقافية التي تفرضه عليه القصيدة الشعرية، فنجد الشاعر يتخير من الأمرين ما يناسب قصيدته، فتارة يمنع ذلك الاسم من الصرف تحت طائلة القاعدة النحوية، وتارة يصرفه تحت مسمى الضرورة الشعرية.

وقد أردت أن أتبين أي الأمرين أكثر شيوعا عند الشعراء لانتظام قصائدهم: هل هو التقيد بقاعدة الممنوع من الصرف أم التحلل منها؟ فرأيت أنّ أمثل طريقة لذلك هي: دراسة ديوان بعينه، واستخراج الألفاظ التي تنطبق عليها شروط الممنوع من الصرف؛ لاستجلاء ما منعه الشاعر من الصرف وما صرفه، وعقد مقارنة عددية بينهما، وبيان السبب الذي جعله يختار هذا في مواضع، وذاك في مواضع أخرى؛ فكانت هذه الدراسة.

وتكمن مشكلة الدراسة في إحصاء المواضع التي طبق فيها الشاعر قاعدة الممنوع من الصرف، والمواضع التي لم يطبقها، ودورهما في إقامة الوزن واستواء القافية.

وتهدف الدراسة إلى بيان مدى استفادة الشاعر مما أتاحته له لغة الشعر مع الممنوع من الصرف، والكشف عن مواضعه في الديوان، ومقارنته بما جاء فيه موافقا للقاعدة النحوية.

وتجيب الدراسة عن السؤال الآتي: ما أقسام الممنوع من الصرف التي استخدمها الشاعر؟ وهل اتفق في إعرابها مع القاعدة النحوية؟ وما السبب وراء ذلك؟

وهنا أشير إلى دراسات سابقة اشتركت معها هذه الدراسة في بعض جوانبها، ومن أبرزها :

-الضرورة الشعرية في ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات ـــ دراسة وتحليل: رفعت عبد الحميد محمود الليثى، حولية كلية اللغة العربية بجرجا، المجلد ١٤، العدد ٤، ٢٠١٠م، حيث استعرضت الدراسة

مفهوم الضرورة الشعرية، وحللت الأبيات التي احتوت على الضرورة الشعرية: من زيادة الحركة والحرف والكلمة، ونقص ذلك، وتقديم الحركة والحرف، والفصل بين المتلازمين، وإبدال الحركة والحرف والكلمة، في: ديوان عبيدالله بن قيس الرقيات.

-العدول عن الأصل في القاعدة النحوية - دراسة تطبيقية في شعر المديح النبوي: عصام الخطيب، مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد، العدد ١٣، أبريل ٢٠٢١م، وقد استعرضت الدراسة أهم ملامح العدول عن الأصل في شعر المديح النبوي، وحللت الأبيات التي احتوت على ذلك: من عدم اقتران جواب الشرط بالفاء، وتنوين الممنوع من الصرف، وقصر الممدود، وتسهيل الهمزة، والوقف على الكلمة بالسكون، وعلى الاسم المعرف بأل بإطلاق الحركة فيه.

-وهاتان الدراستان تختلفان عن هذه الدراسة في المباحث والتطبيق، فالأولى عرضت الضرورة وفق تصنيف ابن عصفور لها في (ضرائر الشعر)، واتخذت ديوان ابن قيس الرقيات محلّا للتطبيق، والثانية درست عدم اقتران جواب الشرط بالفاء، وتنوين الممنوع من الصرف، وقصر الممدود، وتسهيل الهمزة، واتخذت ديوان خاتم الأنبياء محلّا للتطبيق، أما هذه الدراسة فاختصت بالممنوع من الصرف حالة مخالفته القاعدة وموافقتها، في ديوان الثغري التلمساني.

وقد اتبعت في دراستي هذه المنهج الوصفي التحليلي.

وقسمت هذا البحث: مقدمة، وتمهيدًا، ومبحثين، خصصت التمهيد للتعريف بالشاعر وديوانه، والكلام عن الضرورة الشعرية، وجعلت المبحث الأول للممنوع من الصرف لعلة واحدة، والثاني للممنوع من الصرف للعلمية، والثالث للممنوع من الصرف للوصفية، ثم جاءت الخاتمة لتعرض أهم النتائج، وبعدها التوصيات، ومن الله التوفيق، وعليه الاتكال والاعتماد.

تمهيد وتوطئة:

شاعرنا الذي تقوم هذه الدراسة على ديوانه علم من أعلام تلمسان، جمع بين العلم الشرعي والأدب، يقول عنه المقري: "الفقيه الكاتب العلامة الناظم الناثر أبو عبدالله محمد بن يوسف الثغري، كاتب سلطان تلمسان أمير المسلمين أبي حمّو موسى بن يوسف الزياني.([1])"

ولد شاعرنا في تلمسان –على الراجح-، في القرن الثامن الهجري، وقد لازم البلاط الزياني، ومدح حكامه، وكان واسع الثقافة -خاصة الدينية-، متمكنا من اللغة العربية، مطلعا على الشعر العربي القديم، وعلى أشعار معاصريه، حافظا للقرآن الكريم، عارفا بالسيرة النبوية الشريفة، دارسا لعلوم الفقه والحديث والأدب، فقد نشأ في بيئة مزدهرة ثقافيا، حيث اهتم الموحدون، ومن بعدهم الزيّانيّون، بالعلم والثقافة اهتماما كبيرا.

نشأ شاعرنا في تلمسان، وتلقى علومه في مساجدها ومدارسها، وتتلمذ على يد علمائها وفقهائها، وعاش في كنف السلطان أبي حمو موسى بن يوسف الذي كان شاعرا أديبا، يرعى الأدباء ويجزل لهم العطاء، وبعده في كنف ابنه أبي تاشفين، ومن بعده أخوه أبو زيّان، وقد مدحهم في قصائده، وأشاد بفضلهم ومكارمهم،

(١) نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب: شهاب الدين أحمد بن محمد المقري التلمساني (المتوفى: ١٠٤١هـ)، المحقق: إحسان عباس، دار صادر- بيروت – لبنان، ١٩٩٧م. (٧/ ١٢١)

ومات شاعرنا أواخر القرن الثامن أو أوائل القرن التاسع الهجري.([1])

والفنون الشعرية التي تطرق إليها الثغري التلمساني هي: مدح النبي ﷺ، ومدح حكام بني زيان، والوصف، والرثاء، وهي مبثوثة في ديوانه الذي حوى ألفا واثنين وأربعين بيتا، موزعة على ثماني عشرة قصيدة.

وهذا الديوان قد حوى كثيرا من الظواهر اللغوية، ومنها ظاهرة الخروج عن القواعد النحوية مراعاة لوزن القصيدة أو قافيتها، وهو ما يعرف في التراث اللغوي والأدبي بالضرورة الشعرية، فاللغة تسوّغ في الشعر ما لا تسوّغ في النثر، فيستغل الشاعر ذلك ليأتي بيته الشعري موافقا للنسق الموسيقي للقصيدة؛ فـ"بناء الجملة في الشِّعر أكثر استغلالا للإمكانات النحويّة التي يتيحها النّظام اللُّغَويّ وتتعاون معها الإمكانات الشِّعرية"([2])، وهذا ما أدركه النحاة مِنذ سيبويه، فقد قال في باب ما يحتمل الشِّعر: "وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها.([3])"

إن وصف هذا الإجراء اللغوي بالضرورة فيه شيء من التجوّز، فليس للشاعر أن يتعدّى على ما يشاء من قواعد اللغة ليستقيم له وزن قصيدته، بل هو يرتكب ما سمحت له اللغة بارتكابه أثناء نظم قصيدته، فالحقيقة "أنَّ ما عالجَه النّحاة على أنّه ضرورة هو من خصائص لغة الشّعر"([4])، فالشاعر يدرك تماما ما يتاح له وما لا يتاح، فيستغل ما يتاح له -من خلال النظام اللغوي ذاته-، ولا نراه يخرج عنه، يقول ابن جني: "فاعلم أن ذلك على ما جشمه منه، وإن دل من وجه على جوره وتعسفه، فإنه من وجه آخر مؤذن بصياله وتخمطه، وليس بقاطع دليل على ضعف لغته، ولا قصوره عن اختيار الوجه الناطق بفصاحته.([5])"

ومن الضرورات التي نص على جوازها النحاة صرف الممنوع من الصرف([6])، بل هو أبرز الضرورات الشعرية وأكثرها انتشارا عند الشعراء([7])، وذلك بأن يُجَرَّ الممنوع من الصرف بالكسرة ويُنَوّن، خلافا

---

(١)انظر: تاريخ الأدب العربي: عصر الدول والإمارات، شوقي ضيف، دار المعارف – مصر (١٣٩-١٤١)، والثغري التلمساني شاعر البلاط الزياني: عبدالعزيز قيبوج، مجلة الفضاء المغاربي، م٣، ع٤، شعبان ١٤٤١هـ، (ص٥-٢٠).

(٢) بناء الجملة العربية: محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٦م، (صـ ٢٤٧).

(٣) الكتاب: سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الكاتب العربي، القاهرة، د.ت، ٣٢/١.

(٤) لغة الشعر- دراسة في الضرورة الشعرية: محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق- القاهرة، ١٩٩٦م، (صـ ٢٠٢).

(٥) الخصائص: ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ١٩٨٨م، (٣٩٢/٢،٣٩٣).

(٦) انظر: المفصل في صنعة الإعراب: جار الله الزمخشري (المتوفى: ٥٣٨هـ)، المحقق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال- بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م. (ص: ٣٥)، و الكافية في علم النحو: جمال الدين بن عثمان ابن الحاجب (توفي: ٦٤٦ هـ)، المحقق: صالح الشاعر، مكتبة الآداب- القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م. (ص ١٢)، وشرح المفصل شرح المفصل للزمخشري: يعيش بن علي المعروف بابن يعيش (المتوفى: ٦٤٣هـ)، قدم له: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م. (١/ ١٨٧)

(٧) انظر: العدول عن الأصل في القاعدة النحوية - دراسة تطبيقية في شعر المديح النبوي: عصام الخطيب، مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد، العدد ١٣، أبريل ٢٠٢١م، (ص ٨٢)

للقاعدة النحوية التي تنص على عدم تنوينه، وعلى جره بالفتحة إذا لم يكن مضافا ولا معرّفا بـ(أل)([1])، وهذا ما نلحظه عند شاعرنا إذا قارنّا صرفه الممنوع من الصرف بالضرورات الشعرية الأخرى التي ارتكبها؛ ففي حين قارب صرفه الممنوع من الصرف ستين موضعا، لم يزد كل من قصر الممدود وتسهيل الهمزة –وهما الضرورتان اللتان تليانه في الكثرة- عشرين موضعا لكل واحد منهما، بينما راوحت الضرورات الأخرى ما بين مرة ومرتين وثلاث، كما أن بعض الضرورات الشعرية التي ذكر النحويون جوازها لم توجد عنده.

وستكون الدراسة في المباحث الآتية بتفصيل القول في كل نوع من أنواع الممنوع من الصرف: باستعراض المواضع التي خالف فيها ذلك النوع القاعدة، مقارنة بالمواضع التي وافقها فيها، وسبب تلك المخالفة أو الموافقة.

المبحث الأول: الممنوع من الصرف لعلة واحدة

الممنوع من الصرف لعلة واحدة هو أحد قسمي الممنوع من الصرف، ويقابله الممنوع من الصرف لعلتين([2])، والعلة الواحدة المانعة من الصرف نوعان، الأول منهما: صيغة منتهى الجموع، والثاني ختم الكلمة بألف التأنيث الممدودة أو المقصورة([3])، وسيكون الحديث عن هذين النوعين في هذا المبحث:

أولا: صيغة منتهى الجموع:

يقصد بـ(صيغة منتهى الجمع) كل جمع تكسير بعد ألف تكسيره حرفان، أو ثلاثة أحرف، بشرط أن

يكون أوسط هذه الثلاثة حرفا ساكنا([4])؛ فشمل ذلك صيغتي: مفاعل، ومفاعيل، وما يضاهيهما في انطباق هذا الضابط عليه، ولم يرد في الديوان استعمال صيغة مفاعيل، أو ما يشبهها -مما وقع بعد ألف تكسيره ثلاثة أحرف أوسطها ساكن-، بينما ورد استعمال صيغة مفاعل –وما أشبهها مما وقع بعد ألف تكسيره حرفان- تسعا وعشرين مرة، خالف فيها الشاعر قاعدة الممنوع من الصرف –بأن جرها بالكسرة أو نوّنها- اثنتين وعشرين مرة، وجرى على هذه القاعدة –بأن ترك التنوين وجرها بالفتحة حال خلوها من أل وعدم إضافتها- سبع مرات فقط.

فمن إعرابها بالكسرة حال الجر وتنوينها قوله:

---

(١) انظر: الأصول في النحو: أبو بكر بابن السراج المتوفى: ٣١٦هـ، المحقق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت (٢/ ٧٩)، وشرح تسهيل الفوائد: محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجياني (المتوفى: ٦٧٢هـ)، المحقق: عبد الرحمن السيد، محمد المختون، هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى (١٤١٠هـ-١٩٩٠م). (١/ ٤١)

(٢) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: عبد الله بن يوسف ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، المحقق: يوسف البقاعي، دار الفكر (١/ ٨٩)

(٣) انظر: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: شمس الدين محمد الجَوجَري، (المتوفى: ٨٨٩هـ)، نواف الحارثي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ه-٢٠٠٤م. (٢/ ٨٢٦)

(٤)انظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: علي بن محمد الأُشموني (المتوفى: ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م. (٣/ ١٤٥)، النحو الوافي: عباس حسن (المتوفى: ١٣٩٨هـ)، دار المعارف، الطبعة الخامسة عشرة. (٤/ ٢٠٨)

بنواسمٍ وبواسمٍ من زهرها تهديك أنفاسا كعرف المندل([١])

حيث إن كلا من لفظي (نواسم) و(بواسم) ممنوع من الصرف لعلة واحدة، هي كونه جمع تكسير وقع بعد ألف تكسيره حرفان، فوزنه (فواعل)، فالقاعدة النحوية تقتضي جره بالكسرة نيابة عن الفتحة، كما تمنع التنوين عنه، فينبغي -على مقتضى القاعدة- أن يقال: بنواسمَ وبواسمَ –بالفتحة دون تنوين-، ولكن وزن البيت اقتضى من الشاعر أن يزيل المنع من الصرف عن هذين اللفظين، فنونهما لضرورة الشعر، حتى لا ينكسر وزن البيت، ولا يخرج بذلك عن نظام الشعر، وبصرف هذين اللفظين رجعت الكسرة إلى جرهما بعد أن كانت الفتحة نائبة عنها، ومثل ذلك يقال عن الأبيات الآتية:

وحباه فضلا من لدنه ورحمة بمواهبٍ لم تجر في الأوهام([٢])

بسوابقٍ غر كرام ضمّر نهضت بغرّ ماجدين كرام([٣])

وبكت محاربه له وحروبه من بعده لمحاربٍ وحروبِ([٤])

وما هاج شوقي غير زم ركائبٍ تخب بأبراج الهوادج أو تخدي([٥])

ومربض آساد وملهى جآذرٍ تصيد بها الأسد الظباء الخواذل([٦])

صحائف آي أيدت بصفائحٍ تجادلهم هذي وهذي تجادل([٧])

عوائد إحسان وحسنى عوائدٍ تنال بها منه هبات جلائل([٨])

ينظم شملا للعلا بشمائلٍ ثمان فيا لله تلك الشمائل([٩])

أنسى مآثر من مضى بمآثرٍ رفعت له في الخافقين لواها([١٠])

فمواهب وسوابق على وزن (فواعل)، ومحارب ومآثر على وزن (مفاعل)، وركائب وصفائح وعوائد وشمائل على وزن (فعائل)، وجآذر على وزن (فعالل)، فكلها تنطبق عليها قاعدة المنع من الصرف لعلة واحدة، من كونها جموع تكسير، وقع بعد ألف تكسيرها حرفان، ولكن وزن القصيدة اضطر الشاعر إلى أن ينونها لتستقيم الأبيات التي وردت فيها عروضيا، وبتنوينها زال المنع من الصرف عنها، ورجعت لجرها علامته الأصلية وهي الكسرة.

---

(١) ديوان الثغري التلمساني: أبوعبدالله محمد بن يوسف القيسي الأندلسي، تحقيق: نوار بوحلاسة، منشورات مخبر الدراسات التراثية، جامعة منتوري قسنطينة، (ص١١٤)

(٢) الديوان ١٤١

(٣) الديوان ١٤٥

(٤) الديوان ٤١

(٥) الديوان ٥٣

(٦) الديوان ١٠١

(٧) الديوان ١٠٤

(٨) الديوان ١٠٧

(٩) الديوان ١٠٨

(١٠) الديوان ١٦٥

ومن تنوينها حال النصب قوله:

وصلوها أصائلًا بليال كلآل نظمن في الأجياد([١])

فلفظ (أصائل) على وزن (فعائل)، فهو جمع تكسير وقع بعد ألف تكسيره حرفان؛ فيمتنع تنوينه، ولكن عدم تنوينه يؤدي إلى اختلال في ميزان البيت الشعري؛ إذ يترتب عليه حذف نون (مستفعلن) التي تقابل كلمة (أصائلًا) المنونة، فتختل بذلك التفعيلة، فنوّن الشاعر لفظ (أصائل) استجابة لضرورة الشعر؛ ليستقيم البيت على ميزان الشعر ولا يخرج عنه.

ومثل ذلك من الألفاظ التي كان ينبغي أن تنصب بالفتحة دون تنوين -لمنعها من الصرف- ولكنها نونت؛ لأجل ضرورة الشعر، الأبيات الآتية:

ولم أبك أطلالا لهند مواثلًا بذي الأثل لكني بكيت على هند([٢])

سموا بك في أفق المعالي كواكبًا أبو ثابت من بينهم قمر السعد([٣])

ودونك من در الدراري قوافيًا فيا من تقفى ما لها أبدا أثر([٤])

إمام ملا الدنيا تقى وفضائلًا وترتج أحشاء الملوك به ذعرا([٥])

وإليك من سحر البيان بدائعًا قصر الخطا عنها أبو تمام([٦])

من ناظم سحر البيان بدائعًا لكن يُقَصِّر عن حلاك بيانه([٧])

أو ما تراها كالقسيّ ضوامرًا والركب مثل النبل فوق ذراها([٨])

راقت محاسنها الثلاثة فاغتدت للناظرين نظائرًا أشباها([٩])

فـ(مواثل وقوافي وضوامر) على وزن (فواعل)، و(كواكب) على وزن (فعالل)، و(فضائل وبدائع ونظائر) على وزن (فعائل)، فكلها ممنوعة من الصرف وفق القاعدة النحوية؛ إذ هي جموع تكسير، وقع حرفان بعد ألف تكسيرها، وقد وقعت في محل نصب، والممنوع من الصرف ينصب بالفتحة دون أن يلحقه التنوين، ولكن تطبيق ذلك في هذه الألفاظ سيؤدي إلى خلل في النظام الشعري لهذه الأبيات، ولهذا عمد الشاعر إلى تنوينها وعدم التقيد بالقاعدة النحوية -التي تمنع من التنوين والحالة هذه- حتى تنتظم له تلك الأبيات ولا تخل بنظام القصيدة.

---

(١) الديوان ٤٦
(٢) الديوان ٥٢
(٣) الديوان ٥٦
(٤) الديوان ٧١
(٥) الديوان ٨٧
(٦) الديوان ١٤٦
(٧) الديوان ١٥٢
(٨) الديوان ١٦١
(٩) الديوان ١٦٦

ومن التنوين الذي لحق صيغة منتهى الجموع في حالة الرفع ما نجده في هذا البيت:

ولديك جيش من سعودك غالب إن السعود كتائبٌ لا تهزم([١])

فـ(إن) حرف ينصب المبتدأ ويرفع الخبر، و(كتائب) هو خبر (إن) مرفوع بالضمة، ولكونه على وزن (فعائل) -التي هي من أوزان صيغة منتهى الجموع- فإن التنوين لا يلحقه، ولكن الشاعر نوّن لفظ (كتائب) مراعاة للوزن الشعري، وخالف بذلك القاعدة النحوية.

ومن الألفاظ المرفوعة التي كان ينبغي ألا تنوّن لفظ (عجائب ومكارم) الواردتان في البيتين:

وفي ليلة الميلاد لاحت عجائبٌ بقيصر أودت بعدما كسرت كسرى([٢])

معال سها عنها السها ومكارمٌ يقصر عنها الشعر لو نظم الشعرا([٣])

بينما نجد الشاعر قد نونهما ليحفظ البيتين عن انكسار وزنهما.

وفي مقابل هذه الأبيات التي خالف فيها الشاعر قاعدة الممنوع من الصرف -في ألفاظ على صيغ منتهى الجموع حفاظا على الوزن-، نجده في أبيات أخرى خضع لتلك القاعدة: فجَرّ تلك الألفاظ بالفتحة، وأخلى آخرها من نون التنوين الساكنة، فمن ذلك في حالة الجر قوله:

فمن سير أدركننا عمرا ومن مواطنَ في الهيجاء أنسيننا عمرا([٤])

فحرف الجر (من) جر لفظ (مواطن) بالفتحة؛ لأنه ممنوع من الصرف؛ لكونه على صيغة منتهى الجموع (مفاعل)، وقد مكّن له ذلك من إقامة وزن البيت؛ إذ إنه لو نوّنه كما ينوّن الاسم المصروف لانكسر وزن البيت.

ومثل ذلك ألفاظ (ظواهر ودلائل وفضائل) في البيتين الآتيين:

وكم معجزات للنبي محمد ظواهرَ لا نبغي عليها دلائل([٥])

كم من دلائلَ للمختار قد حسبت ومن فضائلَ لا تحصى بحسبان([٦])

فلفظ (ظواهر) جاء نعتا للفظ (معجزات) فتبعه في الجر، ولأن (ظواهر) على وزن (فواعل) فهو ممنوع من الصرف؛ ولهذا جرّ بالفتحة ولم يلحقه التنوين.

ودخول حرف الجر (من) على (دلائل وفضائل) اقتضى أن يكونا اسمين مجرورين، ونظرا لمجيئهما على وزن (فعائل) فقدا جرا بالفتحة نيابة عن الكسرة، واستتبع ذلك خلوهما عن التنوين، وعدم لحاق التنوين لهذه الألفاظ حافظ على الوزن العروضي للبيتين.

---

(١) الديوان ١٣١
(٢) الديوان ٨٦
(٣) الديوان ٩٠
(٤) الديوان ٩٠
(٥) الديوان ١٠٧
(٦) الديوان ١٥٦

ومما ورد من صيغة منتهى الجموع في حالة الرفع موافقا للقاعدة الإعرابية في عدم تنوينه قوله:

مكارمُ لا تنفك تزداد جدة على الدهر لا تبلى وإن بلي الدهر([١])

فـ(مكارم) وقعت خبرا لمبتدأ محذوف، فاقتضى ذلك رفعها، فرفعت بالضمة -كما هو الأصل في الأسماء المعربة-، ولم يظهر عليها التنوين؛ لأنها على وزن (مفاعل)، وهو من أوزان منتهى الجموع.

وكذلك الحال في لفظي (كواكب وشمائل) في البيتين الآتيين:

يضيء الدجى من عزمهم فكأنهم كواكبُ تسري للحمى كي ترى البدرا([٢])

ولي كلما هبت نواسمُ طيبة شمائلُ تبديها الصبا والشمائل([٣])

فـ(كواكب) خبر كأن مرفوع وعلامة رفعه الضمة، ولم يلحقه التنوين لأنه على وزن (فعالل)، و(شمائل) مبتدأ مؤخر ولأجل ذلك رفع بالضمة، ولكنه خلا عن التنوين لوزنه بـ(فعائل)

ولم يرد عند الشاعر من صيغة منتهى الجموع -الموافقة للقاعدة الإعرابية بعدم التنوين- في حالة النصب إلا لفظ (قوافي) من البيت الثاني في قوله:

فدونك أبكار المعاني لباسها برود حلاكم هن فيها روافل

قوافيَ جرت بالمجرة ذيلها فقصّر عن إدراكها المتناول([٤])

فلفظ (قوافي) بدل من لفظ (أبكار) المنصوب مفعولا به لاسم الفعل (دونك)، فيكون منصوبا تبعا له، فنصب بالفتحة ولم ينون؛ لأنه على وزن فواعل، وعدم تنوين الياء هنا حافظ على سلامة الوزن العروضي؛ إذ الياء المفتوحة في (قوافيَ) قابلت ميم (مفاعيلن) في بحر الطويل، وهي متحركة بعدها متحرك، فلو دخل عليها التنوين –وهو نون ساكنة- لأدى إلى وجود ساكن موازنٍ لذلك المتحرك، ولاختل بذلك وزن البيت.

وبذلك نلحظ أن موافقة الشاعر للقاعدة النحوية -في منع صرف صيغة منتهى الجموع- كما هو الحال في خروجه عنها وعدم تقيده بها، كل ذلك جاء لمراعاة وزن الشعر، فإذا اقتضى الوزن الشعري الخروج عن القاعدة لم يتردد الشاعر في الخروج -وهو الأكثر في عدد المرات التي وردت بها هذه الصيغة-، وإذا كان الالتزام بالقاعدة التي تحرم اللفظ من التنوين هو الموافق لوزن القصيدة فإن الشاعر يستفيد من هذه المزية، ويوظفها في انتظام عمود الشعر، فصار الصرف ومنعه في صيغة منتهى الجموع وسيلة اتخذها الشاعر؛ للتغلب على قيود الشعر بمرونة اللغة.

---

(١) الديوان ٧١
(٢) الديوان ٧٣
(٣) الديوان ١٠٣
(٤) الديوان ١١٠

ثانيا: ألف التأنيث المقصورة والممدودة:

يقصد بـألف التأنيث المقصورة: الألف التي تجيء في نهاية الاسم المعرب، لتدل على تأنيثه، ومثلها الممدودة، إلا أن الممدودة لا بد أن يسبقها -مباشرة- ألف زائدة للمد؛ فتنقلب ألف التأنيث همزة([١])، ووجود أي من هاتين الألفين في آخر الاسم المعرب يمنعه من الصرف.

ولم يخرج الشاعر في الاسم المختوم بألف التأنيث المقصورة عن القاعدة النحوية التي تقتضي عدم تنوينه، بل أتى به موافقا لها فلم ينونه، وذلك في قوله:

أعاد الأعادي فرقتين بحكمة فمن فرقة قتلى ومن فرقة أسرى([٢])

فكل من (قتلى وأسرى) وقع مجرورا بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، ولم يلحقه تنوين؛ لأنه ممنوع من الصرف، والسبب في ذلك ختمه بألف التأنيث المقصورة.

بينما استخدم الاسم المختوم بألف التأنيث الممدودة مرتين، مرة وافق فيها القاعدة النحوية فلم ينون ذلك الاسم، وهو قوله:

إيه حديث لبانة من دونها بيداءُ تنجد بالركاب وتتهم([٣])

فلفظ (بيداء) مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، ولأنه مختوم بألف تأنيث ممدودة لم يظهر عليه التنوين؛ لأن ختم الاسم بألف تأنيث ممدودة علة مانعة من الصرف، وقد تناسق عدم لحوق التنوينِ لفظَ (بيداء) مع الوزن؛ إذ همزة (بيداء) تقابل عين (متفاعلن) في الوزن العروضي، وهي متحرك بعده متحرك، فلو نونه الشاعر لنشأت نون ساكنة يختل معها الميزان العروضي، فالتزام الشاعر بالقاعدة النحوية هنا -بعدم تنوين الاسم الممدود- سلّمه من هذا الخلل.

والمرة الأخرى التي استخدم الشاعر فيها الاسم المختوم بألف التأنيث الممدودة عدل فيها عن القاعدة النحوية، وذلك قوله:

كجذع وحصباءٍ وضب وظبية وطفل رضيع لم يكن بعد يفطم([٤])

فـ(حصباء) على وزن (فعلاء)، فهو اسم مختوم بألف تأنيث ممدودة، ما يعني جره بالفتحة نيابة عن الكسرة، وعدم تنوينه؛ لأنه ممنوع من الصرف، ولكن الشاعر لما عطفه على اسم مجرور قبله لم يتقيد بهذه القاعدة، بل جره بالكسرة ونوّنه، وذلك مراعاة لوزن القصيدة؛ إذ قوله (وحصباءٍ) يقابل التفعيلة الثانية من بحر الطويل التي عليها القصيدة وهي (مفاعيلن)، فتطبيق قاعدة الممنوع من الصرف على لفظ (حصباء) وحرمانها من التنوين -الذي هو نون ساكنة -يؤدي إلى إسقاط نون (مفاعيلن)، وذلك زحاف قبيح، وبالعدول عن القاعدة وتنوين الاسم الممنوع من الصرف يسلم البيت من ذلك الزحاف.

---

(١) انظر: اللمع في العربية: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، المحقق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية- الكويت. (ص: ١٥٢)، النحو الوافي (٤/ ٢٠٥)

(٢) الديوان ٨٤

(٣) الديوان ١٢٥

(٤) الديوان ١٣٥

وهنا نلحظ أن الشاعر في تعامله مع الاسم المختوم بألف التأنيث الممدودة استفاد من مرونة لغة الشعر -التي تتيح له الخروج عن القاعدة إذا احتاج لذلك-؛ ليتكيف مع النظام العروضي، فلما كانت القاعدة -بمنع ذلك الاسم من الصرف- تنسجم مع نظام القصيدة طبقها، ولما كان العدول عنها هو الذي يحقق له هذا الانسجام عمل به.

المبحث الثاني: الممنوع من الصرف للعلمية وعلة أخرى

القسم الثاني من الممنوع من الصرف هو الذي يُمْنَع صرفه لوجود علتين معا، ولا بد أن تكون إحدى هاتين العلتين المجتمعتين هي الوصفية، أو العلمية([1])، وينضم لكل واحدة منهما علة أخرى، وسيكون الحديث في هذا المبحث عن العلمية وما ينضم إليها:

أولا: العلمية والتأنيث:

إذا كان العلم مؤنثا فإنه يمتنع صرفه؛ لوجود علتين فيه، هما: العلمية والتأنيث([2])، وقد ورد العلم المؤنث في ديوان الثغري التلمساني موافقا للقاعدة النحوية – بأن لم ينون، وجر بالفتحة- أربع مرات، بينما خالف هذه القاعدة في عشرة مواضع.

فمما خالف القاعدة وورد مجرورا بالكسرة قوله:

فلولا سنى نور النبيّ محمد لما أبصرت بالشام من مكةٍ بصرى([3])

فحرف الجر (من) دخل على علم مؤنث هو لفظ (مكة)، فمقتضى القاعدة النحوية أن يجر ذلك اللفظ بالفتحة دون تنوين، ولكن البيت لن يستقيم على ميزان الشعر عندئذ، فعامله الشاعر معاملة الاسم المصروف، فجره بالكسرة وألحق به التنوين، ويتكرر تنوين مكة وجرها بالكسرة مرة أخرى في قوله:

لولا لوائح نوره ما أبصرت من مكةٍ أقصى قصور الشام([4])

و(طيبة) من الأعلام المؤنثة التي تكرر صرفها عند الشاعر، مثل قوله:

فؤاده صحبة الركبان مرتحل لطيبةٍ وهو ثاو في تلمسان([5])

فدخول اللام الجارّة على (طيبة) يقتضي جرها بالفتحة لأنها علم مؤنث غير منصرف، ولكن ذلك يقتضي أيضا ألا يلحقها التنوين، وهو ما يخرجها عن موازنة (مستفعلن) التي تقابلها في الميزان العروضي، فخالف الشاعر قاعدة الممنوع من الصرف، وصرف (طيبة) لئلا يختل عليه الوزن الشعري، وجاءت (طيبة) مجرورة بالكسرة منونة في موضعين آخرين، هما:

---

(١) انظر: إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك: برهان الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى ٧٦٧ هـ)، محمد السهلي، أضواء السلف- الرياض، الطبعة الأولى، ١٣٧٣هـ- ١٩٥٤م. (٢/ ٧٣٦)

(٢) انظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: بدر الدين بن قاسم المرادي، (المتوفى : ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٨م. (٣/ ١٢٠٦)

(٣) الديوان ٨٥

(٤) الديوان ١٤٣

(٥) الديوان ١٥٥

لعلي أحظى بالمزار لطيبةٍ فيمحو بها ذاك المزار لي الوزرا([١])

ولي كلما هبت نواسم طيبةٍ شمائل تبديها الصبا والشمائل([٢])

ومن الأعلام التي جرت بالكسرة ونونت للضرورة أيضا: (زمزم ورامة)، في البيتين الآتيين:

رام المسير لرامةٍ وذنوبه قعدت به عن نيل كل مرام([٣])

وأشفي غليلي بالورود لزمزمٍ فيا ظمئي شوقا إلى ذلك الورد([٤])

وورد العلم المؤنث المنصوب بالفتحة منونا عند الشاعر في ثلاثة مواضع، هي:

سعدت إذا وردت نفوس زمزمًا وشفت بمنهلها غليل صداها([٥])

يا أيها الركب الميمم طيبةً بركائب الإنجاد والإتهام([٦])

أترى أرى وادي العقيق ورامة ويلوح لي رند الحجاز وبانه([٧])

ولا تعارض للقاعدة النحوية مع نصب الأعلام المؤنث السابقة (زمزم وطيبة ورامة) بالفتحة؛ فالممنوع من الصرف ينصب بالفتحة، ولكن التعارض حصل بتنوين هذه الأسماء المنصوبة؛ إذ المنع من الصرف يقتضي ترك التنوين.

وفي مقابل هذه الأعلام المؤنثة التي خالفت القاعدة، نجد الشاعر قد تقيد بالقاعدة النحوية في منع العلم المؤنث من الصرف في أربعة مواضع، ثلاثة مجرورة، وواحد مرفوع، فمن مواضع الجر قوله:

وتساقطت أصنام مكةَ رهبة والجن بالشهب الثواقب ترجم([٨])

فإضافة (أصنام) إلى (مكة) اقتضى جرها، وقد جرها الشاعر بالفتحة موافقة للقاعدة النحوية، والتزامه بالقاعدة هنا يحتمه عليه الوزن الشعري؛ إذ لو صرفه وجره بالكسرة لوجب عليه أن ينوّنه، ولأدى ذلك إلى زيادة ساكن تأباه التفعيلة العروضية.

ومثل ذلك هذان البيتان:

ويشوقه مر النسيم إذا سرى من نحو طيبةَ طيّبا أردانه([٩])

---

(١) الديوان ٧٦
(٢) الديوان ١٠٣
(٣) الديوان ١٤٠
(٤) الديوان ٥٧
(٥) الديوان ١٦٠
(٦) الديوان ١٣٩
(٧) الديوان ١٤٨
(٨) الديوان ١٢٦
(٩) الديوان ١٤٨

إن جئت أرض منَى وبلغت المنى وحللت ربعا شرفت سكانه([١])

فـ(طيبة) في البيت الأول مضاف إليه مجرور بالفتحة وفقا للقاعدة النحوية، و(منى) أيضا في البيت الثاني مضاف إليه مجرور بالفتحة، ولكنها فتحة مقدرة؛ لتعذر ظهور الحركات على الألف في آخرها.

وموضع الرفع هو قوله:

وقتادة رد له الحدقا وسقى الأحياء حيًا غدقا([٢])

حيث إن (قتادة) وإن كان علما لرجل فهو مؤنث لفظي لختمه بتاء التأنيث، فيمنع من الصرف للعلمية والتأنيث، ومنعه من الصرف يقتضي ألا يلحقه التنوين، وهو ما تقيد به الشاعر في هذا البيت؛ فرفع (قتادة) بالضمة دون تنوين، وهنا أيضا نلحظ أن اتباع القاعدة كان هو المنسجم مع الميزان الشعري، ولو خالفها لانكسر وزن البيت، وهو ما يفسر لنا لماذا يوافق الشاعر قاعدة الممنوع من الصرف أحيانا، ويخالفها أحيانا أخرى، فهو لا يوافق لذات الموافقة، كما أنه لا يخالف لذات المخالفة، بل يختار منهما ما يناسب عمود قصيدته، بل إننا نجده قبل هذين الشطرين منع اسما مصروفا من التنوين لئلا ينكسر عليه البيت، وهو قوله:

ومعاذُ بتفلته لصقا يده بالمرفق إذ فرقا([٣])

ثانيا: العلمية والعجمة:

إذا كان العلم أعجميا فإنه يمتنع صرفه؛ لاشتماله على علتين، هما: العلمية والعجمة([٤])، وقد ورد العلم الأعجمي عند شاعرنا موافقا لقاعدة الممنوع من الصرف – بأن جر بالفتحة أو لم ينون- خمس عشرة مرة، وخالفها ست مرات.

فمما خالف فيه القاعدة النحوية قوله:

ناد ينادي المجد صرخة نادب أسفا على المولى أبي يعقوبِ([٥])

فـ(يعقوب) مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه علم أعجمي ممنوع من الصرف، ولكن الشاعر جره بالكسرة مراعاة لحركة الروي؛ إذ الأبيات مختومة بباء مكسورة.

وكذلك نجد الخروج عن القاعدة في قوله:

وإن وقفت شمس النهار ليوشعٍ فقد وقفت للمصطفى تارة أخرى([٦])

فقد جر (يوشع) بالكسرة مع كونه ممنوعا من الصرف للعلمية والعجمة، ويتكرر ذلك مع (تاشفين ويوسف) في الأبيات الآتية:

---

(١) الديوان ١٥٠
(٢) الديوان ٩٤
(٣) الديوان ٩٤
(٤) انظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥ هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي- بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م. (٢/ ٨٧٥)
(٥) الديوان ٤٠
(٦) الديوان ٨٠

أبو تاشفينٍ سيف دولتك الذي به تفخر العلياء أو يعتلي الفخر([١])

أبو تاشفينٍ بدره ونجومه قبائل عبد الواد نعم القبائل([٢])

هو الملك الزابي موسى بن يوسفٍ له نسب فوق النجوم مخيم([٣])

أجل ملوك العصر موسى بن يوسفٍ حلاه التقى والجود كهلا وناشيا([٤])

والذي جعله يلجأ إلى جر العلم الأعجمي بالكسرة وتنوينه مراعاة وزن الشعر، فـ(تاشفين) أول هذه الأبيات منقسم على تفعيلتين من تفعيلات بحر الطويل، هما (فعولن مفاعيلن)، فالنون آخره تقابل عين (مفاعيلن) وهي متحرك بعده ساكن، فصرفه ليضيف له نون التنوين الساكنة وتكون في مقابل يا (مفاعيلن) الساكنة؛ إذ لو لم ينونه لصارت التفعيلة مقبوضة من (مفاعيلن) إلى (مفاعلن)، وهذا زحاف يوصف في بحر الطويل بأنه صالح، ولكن تركه أولى([٥])، فاختار صرفه مراعاة لما هو أولى، وقل نحو ذلك في الأبيات الأخرى.

وفي مقابل هذه المرات الست التي خالف فيها الشاعر قاعدة الممنوع من الصرف نجده سار على مقتضى هذه القاعدة خمس عشرة مرة، فمن ذلك قوله:

وإن كان مع داوودَ سبّحت الصوى فقد سبّحت في راحتيك الحصى جهرا([٦])

فقد جُرَّ (داوود) بالفتحة لمنعه من الصرف بالعلمية والعجمة، وهذا هو المناسب لعروض البيت؛ لأن الدال آخر (داوود) تقابل فاء (فعولن)، وبعدها متحرك، فلو صرف (داوود) للحقته نون التنوين الساكنة، ولما صح له أن يقابل هذا الساكن بذلك المتحرك.

ومما جرّ بالفتحة أيضا الأعلام الأعجمية في الأبيات الآتية:

وإن لسليمانَ الشياطين سخرت فلم تك في التسخير تعصي له أمرا([٧])

وفي ليلة الميلاد لاحت عجائب بقيصرَ أودت بعدما كسّرت كسرى([٨])

لما بدت أنوار مولده خبت نار لفارسَ لم تزل تتضرم([٩])

موسى بن يوسفَ لا نظير لمجده مجد يزيّن حسنه إحسانه([١٠])

---

(١) الديوان ٦٨
(٢) الديوان ١٠٩
(٣) الديوان ١٣٦
(٤) الديوان ١٧٢
(٥) انظر: أهدى سبيل إلى علمي الخليل: محمود مصطفى (المتوفى: ١٣٦٠هـ)، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م. (ص: ٣٠)
(٦) الديوان ٨١
(٧) الديوان ٨٣
(٨) الديوان ٨٦
(٩) الديوان ١٢٦
(١٠) الديوان ١٥٠

فكل من (سليمان وقيصر وفارس) سبقت بحرف جر فجرّت بالفتحة؛ لأنها أعلام أعجمية ممنوعة من الصرف، و(يوسف) في البيت الأخير وقع مضافا إليه؛ فَجُرَّ بالفتحة للعلمية والعجمة أيضا.

وفي حالة الرفع أتت الأعلام الأعجمية في الأبيات الآتية مرفوعة بالضمة لكن دون تنوين:

كما قال إبراهيمُ حسبي فعلمهم بحالي مغن عن سؤالي إليهم([١])

سرى راكبا ظهر البراق كرامة وبين يديه سار جبريلُ ماشيا([٢])

وآدمُ لما خاف يجزى بذنبه توسل بالمختار لله داعيا([٣])

فكل من (إبراهيم وجبريل وآدم) وقع مرفوعا، وعلامته مجيء الضمة، ولم يلحقه تنوين لمنعه من الصرف بالعلمية والعجمة.

ولم يأت على حالة النصب إلا مثال واحد، هو:

وإن حملت قِدمًا سليمانَ ريحه تروح به شهرا وتغدو به شهرا([٤])

فـ(سليمان) مفعول به تقدم على فاعله، منصوب بالفتحة الظاهرة، ولكون سليمان علما أعجميا لم يلحقه التنوين؛ لمنعه من الصرف، ولقد كان تقيُّد الشاعر بالقاعدة النحوية في عدم تنوين (سليمان) هو الملائم لوزن القصيدة، فالنون آخره تقابل ميم (مفاعيلن) وهي متحرك يتلوه متحرك في هذه التفعيلة، فلو صرف (سليمان) لنشأ بعد نونه المتحركة نون ساكنة بسبب التنوين، ولأدى هذا إلى اختلال الوزن العروضي.

و(موسى) علم أعجمي لا ينصرف، ولكونه مقصورا فإن الإعراب يقدر على آخره؛ لتعذر ظهور الحركات على الألف، فتقدر الضمة حال الرفع، والفتحة حال النصب والجر؛ وفقا لقاعدة الممنوع من الصرف، وقد ورد هذا العَلَمُ عند الشاعر في الحالات الإعرابية الثلاث.

فمن حالة الرفع هذه الأبيات الأربعة المتتالية:

إن كان موسى للخلافة بدرها فالتاشفيني شمسها وضحاها

إن كان موسى للخلافة صدرها فالتاشفيني قلبها وحجاها

إن كان موسى للخلافة سحبها فالتاشفيني غيثها ونداها

إن كان موسى للخلافة لحظها فالتاشفيني نورها وسناها([٥])

فموسى هنا اسم كان مرفوع وعلامته الضمة المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر.

وفي حالة النصب نجد قوله:

---

(١) الديوان ١٣٣
(٢) الديوان ١٧٠
(٣) الديوان ١٧١
(٤) الديوان ٨١
(٥) الديوان ١٦٥-١٦٦

وأدرك موسى في المناجاة رغبة فكلمه الله العظيم مناجيا([١])

فموسى في هذا البيت مفعول به تقدم على فاعله، منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر.

ويمثِّلُ حالة الجر هذا البيت:

لئن كان فلق البحر قبلك آية لموسى فإن الله شق لك البدرا([٢])

فاللام حرف جر، وموسى اسم مجرور بها وعلامة جره الفتحة المقدرة على آخره نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف.

ثالثا: العلمية وزيادة الألف والنون:

إذا كان العلم مختوما بألف ونون زائدتين فإنه يمنع من الصرف؛ لاشتماله على علتين، هما: العلمية وختمه بالألف والنون الزائدتين([٣])، وقد ورد العلم المختوم بألف ونون زائدتين عند شاعرنا مجرورا بالفتحة، وغير منون- كما تقتضيه القاعدة - ثماني مرات، وجاء مخالفا لها –بأن نوّن أو جر بالكسرة- ست مرات.

فمما وقع فيه الجر بالكسرة – على خلاف القاعدة- هذه الأبيات في قصيدة واحدة:

فؤاده صحبة الركبان مرتحل لطيبة وهو ثاو في تلمسان

لا يعذب الورد إلا بالعذيب له ولا نعيم له إلا بنعمان([٤])

فلو رأى من مضى ما شدت من كرم لم يمدح المتنبي آل حمدان([٥])

فكل من (تلمسان ونعمان) تقدمهما حرف جر، و(حمدان) سبق بمضاف، ولكن هذه الأعلام الثلاثة لم تجر بالفتحة -كما هو إعراب الممنوع من الصرف-، بل عدل الشاعر عن ذلك وجرها بالكسرة مراعاة لحركة الروي؛ إذ القصيدة على قافية النون المكسورة.

ومما خالف القاعدة -بظهور التنوين عليه- لفظا (تلمسان وسحبان) في هذه الأبيات:

أمنت تلمسانٌ مخاوفها به فلقد حماها سيفه وسنانه([٦])

---

(١) الديوان ١٧١
(٢) الديوان ٧٨
(٣) انظر: شرح الكافية الشافية: محمد ابن مالك الطائي الجياني، (المتوفى: ٦٧٢هـ): عبدالمنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى. (٣/ ١٤٧٢)، اللمحة في شرح الملحة: محمد بن حسن المعروف بابن الصائغ (المتوفى: ٧٢٠هـ)، المحقق: إبراهيم الصاعدي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م. (٢/ ٧٧٠)
(٤) الديوان ١٥٥
(٥) الديوان ١٥٧
(٦) الديوان ١٥١

تاهت تلمسانٌ بحسن شبابها وبدا طراز الحسن في جلبابها([١])

ومذ سحبت ذيل البيان تبينوا بأني سحبانٌ وغيري باقل([٢])

ولكنّ ما تقيد بالقاعدة من هذه الأعلام أكثر مما خرج عنها، فمن ذلك (تلمسان وزيان) اللذان تكرر جرهما بالفتحة في الأبيات الآتية:

كل حسن على تلمسانَ وقف وخصوصا على ربا العبّاد([٣])

فإذا دنت شمس الأصيل لغربها فإلى تلمسانَ الأصيلة فادخل([٤])

وإن أبا زيانَ زين لداته زكا منه نجل حين طاب له نجر([٥])

هي الليلة الغراء جدد عهدها الإمام أبو زيانَ بالحضرة الغراء([٦])

من آل زيانَ الألى زانوا العلا فالملك إرثهم وهم تيجانه([٧])

وفي حالة الرفع والنصب لا يختلف الاسم الممنوع من الصرف عن غيره من الأسماء المعربة بالحركات في كونه يرفع بالضمة وينصب بالفتحة، ولكن يختلف في عدم قبوله التنوين، وهذا ما نجده في (وهران وتلمسان) منصوبين على المفعولية بفتحة ظاهرة دون أن يلحقهما تنوين، و(عثمان) مرفوعا على الفاعلية دون تنوين أيضا في هذه الأبيات:

سل عنه وهرانَ هل أجزى تحصنها منه وهل أغنت الأسوار والجدر([٨])

واشرف على الشرف الذي بإزائها لترى تلمسانَ العلية من عل([٩])

وناصرهم يتلوه عثمانُ واقتدى بفارس عبد الله فانتظم الدر([١٠])

رابعا: العلمية ووزن الفعل:

إذا كان العلم على وزن الفعل فيكون ممنوعا من الصرف؛ لاشتماله على علتين، هما: العلمية ووزن الفعل([١١])، ولم يرد العلم بهذه الصفة في ديوان شاعرنا إلا في لفظ واحد هو لفظ (أحمد) قاصدا به النبي ﷺ تسع مرات، ثمان منها كانت على خلاف القاعدة.

---

(١) الديوان ١٥٨
(٢) الديوان ١١١
(٣) الديوان ٤٨
(٤) الديوان ١١٧
(٥) الديوان ٦٨
(٦) الديوان ٨٦
(٧) الديوان ١٥٠
(٨) الديوان ٦٤
(٩) الديوان ١١٥
(١٠) الديوان ٦٩
(١١) انظر: المرتجل في شرح الجمل: أبو محمد عبد الله ابن الخشاب (٤٩٢ - ٥٦٧ هـ)، تحقيق ودراسة: علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م. (ص: ٧٩)

فمما وقع فيه مجرورا بالكسرة قوله في هذا البيت:

فمن ظن أن يحصي فضائل أحمدٍ فذلك شيء لا يمرّ على بالي([١])

فلفظ (فضائل) مضاف، و(أحمد) مضاف إليه، وكان ينبغي -وفقا لقاعدة الممنوع من الصرف- أن يجر هذا اللفظ بالفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه علم على وزن الفعل، ولكن الشاعر لم يطبق عليه هذه القاعدة، بل جرّه بالكسرة ونونه –كحال الأسماء المتمكنة التي لم تمنع من الصرف- مراعاة لوزن الشعر، فالبيت ضمن قصيدة من بحر الطويل، والدال آخر هذا العلم تقابل لام (مفاعلن)، ولامه متحرك بعده ساكن، فلو جر لفظ (أحمد) بالفتحة ولم يُلحِقه بالتنوين لألغى ما يقابل آخر هذه التفعيلة، وذلك غير جائز هنا.

ومثل ذلك يقال عن هذين البيتين:

وأشرقت الدنيا بمولد أحمدٍ فلا خلق مظلوم ولا أفق مظلم([٢])

هي وجهة بركات مولد أحمدٍ قد أمها والنصر تحت لواها([٣])

ومما خرج عن القاعدة في حالة الرفع بأن لحقه التنوين هذان البيتان:

فالدهر أفقٌ أحمدٌ أمداحه والخلق جفنٌ أحمدٌ إنسانه([٤])

هو أحمدٌ ومحمد والمجتبى والمصطفى والمدح لا يتناهى([٥])

ولم يقع لفظ (أحمد) موقع النصب إلا في هذا البيت وقد نوّنه الشاعر أيضا:

نبي تسمى أحمدًا ومحمدًا وأطنب فيه الوحي بالمدح والحمد([٦])

وقد اجتمع الصرف والمنع معًا في هذا البيت:

وألهمها فوق السماوات أحمدٌ وما زال للتوفيق أحمدُ يلهم([٧])

حيث نوّن لفظ (أحمد) في الشطر الأول ضرورة، ولم ينوّنه في الشطر الثاني وفاقا للقاعدة.

خامسا: العلمية والعدل:

إذا كان لفظ العلم معدولا عن لفظ آخر، كالأعلام التي على وزن (فُعَل) -التي قال النحاة إنها معدولة عن أعلام أخرى على وزن (فاعل)- فيكون ممنوعا من الصرف؛ لاشتماله على علتين، هما: العلمية والعدل([٨])،

---

(١) الديوان ١٢٠
(٢) الديوان ١٣٦
(٣) الديوان ١٦٦
(٤) الديوان ١٤٩
(٥) الديوان ١٦٢
(٦) الديوان ٥٥
(٧) الديوان ١٣٣
(٨) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء عبد الله العكبري (المتوفى: ٦١٦هـ)، المحقق: عبد الإله النبهان، دار الفكر- دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م. (١/ ٥١٣)

ولم يرد من الأعلام بهذه الشاكلة في هذا الديوان إلا لفظ (عمر) مرة واحدة، وجاء فيها منونا على خلاف قاعدة الممنوع من الصرف، كما يتضح ذلك في هذا البيت:

فمن سِيَرٍ أدركْنَنا عُمَرًا ومن مواطن في الهجياء أنسيننا عمرا([1])

فالشاعر لما نصب (عمر) -وهو ممنوع من الصرف للعلمية والعدل- أتبعه بالتنوين، مخالفا بذلك قاعدة الممنوع من الصرف التي تمنع تنوينه، وذلك محافظة على وزن البيت؛ إذ راء عمر تقابل في الوزن العروضي فاء (مفاعلن) المتحركة التي يتبعها ساكن، فلو طبقنا القاعدة على (عمر) ومنعناه التنوين لانتقلنا بعد الراء إلى الواو وكلهما متحرك، ولكن بتنويننا لفظ (عمر) نكون أتبعنا الراء المتحركة بنون التنوين الساكنة في مقابل الفاء والألف من (مفاعل)، فاستقام بذلك الوزن.

المبحث الثالث: الممنوع من الصرف للوصفية وعلة أخرى

الوصفية علة مانعة من الصرف إذا انضم لها: زيادة الألف والنون، أو وزن الفعل، أو العدل( )، والمقصود بالوصفية هنا: بعض الأسماء المشتقة التي ليست أعلاما، ولم يوجد عند الثغري التلمساني اجتماع الوصفية مع العدل، بينما وجد عنده ما اجتمعت فيه الوصفية مع الزيادة، والوصفية مع الوزن:

أولا: الوصفية ووزن الفعل:

إذا كان الوصف على وزن (أفعل) وكان مؤنثه ممنوعا من التاء فإنه لا ينصرف؛ لوجود علتين فيه، هما: الوصفية ووزن الفعل([2])، وقد ورد الوصف الموازن للفعل عند شاعرنا موافقا للقاعدة النحوية – بأن لم ينون، وجرّ بالفتحة- ثلاث عشرة مرة، بينما خالف القاعدة ثماني مرات.

فمما خالف القاعدة وورد مجرورا بالكسرة هذه الأبيات:

من باب ملعبها لباب حديدها متنزها في كل حفل أحفلِ([3])

أو أحمر قاني الأديم كمسجد أو أشقر يزهو بعرف أشعلِ([4])

هنِّئ به زمن الربيع وقل له بشرى بأملح من حلاك وأجملِ([5])

فكل من (أحفل وأشعل وأجمل) اجتمعت فيه علتا الوصفية ووزن الفعل، فكان حقه أن يجر بالفتحة نيابة عن الكسرة، ولكن الشاعر خالف قاعدة الممنوع من الصرف، وعدل عنها إلى الجر بالكسرة الذي هو الأصل في جر الأسماء المعربة؛ مراعاة لروي القصيدة.

---

(١) الديوان ٨٧

(٢) انظر: المقتضب: محمد بن يزيد المعروف بالمبرد (المتوفى: ٢٨٥هـ)، المحقق: محمد عبدالخالق عظيمة، عالم الكتب- بيروت. (٣/ ٣١٩)، وشرح المكودي على الألفية: عبدالرحمن المكودي (المتوفى: ٨٠٧ هـ)، المحقق: عبدالحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت- لبنان، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٥. (ص: ٢٦٨)

(٣) الديوان ١١٧

(٤) الديوان ١١٧

(٥) الديوان ١١٩

كما ظهر التنوين على الوصف الموازن للفعل في حالتي الجر والرفع، فمما ظهر تنوينه حالة الجر ألفاظ (أحمر وأشقر وأدهم) في هذين البيتين المتواليين:

أو أحمرٍ قاني الأديم كمسجد أو أشقرٍ يزهو بعرف أشعلِ

أو أدهمٍ كالليل إلا غرة كالصبح بورك من أغرَّ محَجَّلِ([١])

فلفظ (أحمر) معطوف على مجرور قبله فيكون مجرورا، ومع اجتماع الوصفية ووزن الفعل فيه إلا أن الشاعر لم يجره بالفتحة، بل جره بالكسرة ونونه؛ لينتظم على وزن القصيدة؛ إذ الراء من (أحمر) تقابل لام (متفاعلن)، وهي متحرك بعده متحرك، فلو جر بالفتحة ولم ينون لانكسر البيت؛ إذ راء أحمر المتحركة سيعقبها عند ذلك قاف (قاني) وهي متحركة أيضا، بينما تنوينه يورثه نونا ساكنة في آخره، تقابل نون (متفاعلن) الساكنة؛ فينتظم وزن البيت، ومثل ذلك يقال عن الألفاظ الأخرى في هذه الأبيات، وكذلك يقال في هذا البيت:

وخفى النهار بليل نقع أغبرٍ وبدت كمثل نجومه خرصانه([٢])

ومما كان في موضع رفع وظهر عليه التنوين هذان البيتان:

ورد كأن أديمه شفق الدجى أو أشهبٌ كشهاب رجم مرسل([٣])

لله منك مليك أروعٌ ورع في الحرب عمرو وفي محرابه عمر([٤])

فلفظ (أشهب) معطوف على (شفق) المرفوع خبرا لـ(كأن)، فيكون مرفوعا بالضمة، ولا يلحقه التنوين للوصفية ووزن الفعل، ولكن الشاعر نونه ليقابل بنون التنوين الساكنة نون (متفاعلن)؛ لأنها الأصل، وحذف نونها ممتنع، وإن كانت مضمرة هنا، ولفظ (أروع) نعت لـ(مليك) المرفوع، وقد نوّنه الشاعر للغرض ذاته.

ومع هذه المخالفات لقاعدة الممنوع من الصرف عند الشاعر في الوصف الموازن للفعل، إلا أن ما تقيد فيه بالقاعدة كان أكثر، فمن ذلك ظهور الفتحة حالة الجر في الأبيات الآتية:

فما البدر في إشراقه وضيائه بأجملَ منه عند مطّلع الوفد([٥])

ولا المسك مفضوض النوافخ صامكا بأطيبَ من رياه عرفا ولا نشرا([٦])

موسى أمير المسلمين أجلّ من في الأرض من ملك أغرَّ همام([٧])

---

(١) الديوان ١١٧
(٢) الديوان ١٥١
(٣) الديوان ١١٧
(٤) الديوان ٦٢
(٥) الديوان ٦٠
(٦) الديوان ٧٤
(٧) الديوان ١٤٣

فلفظا (أجمل وأطيب) سبقهما حرف جر فجرّا بالفتحة، ولفظ (أغرّ) وقع نعتا لمجرور، وجر بالفتحة أيضا، وذلك كله موافق للقاعدة النحوية.

ومما جاء في حالة الرفع ولم يلحقه التنوين الوصف في هذه الأبيات:

والحلم أوسعُ والجناب مؤمل والعز أمنعُ والسجية أكرم(١)

والفخر أعظمُ والعلاء مؤثل والفضل أكملُ والعطاء متمم(٢)

أعلى الأنام علا وأحلاهم حلى وأجلهم قدرا وأعظمُ جاها(٣)

فألفاظ (أوسع وأمنع وأعظم وأكمل) وقعت أخبارا مرفوعة، وعلامة رفعها الضمة الظاهرة، ولم تنوّن وفقا لقاعدة الممنوع من الصرف؛ للوصفية ووزن الفعل.

وورد في حالة النصب مما جرى على القاعدة هذا البيت:

تجري على درٍّ لجينا سائلا أحلى وأعذبَ من رحيق سلسل(٤)

فكما هو ملاحظ فإن لفظ (أعذب) المنصوب بالفتحة الظاهرة لم يلحقه التنوين؛ لأنه وصف على وزن الفعل.

ومما وافق القاعدة من الأوصاف الموازنة للفعل وأعرب بحركات مقدرة ألفاظ (أجلى، وأحلى، وأذكى، وأقوى) في الأبيات الآتية:

هو الوحي أجلى من سنا الشمس في الضحى سناه وأحلى حين يتلى من الشهد(٥)

تجري على در لجينا سائلا أحلى وأعذب من رحيق سلسل(٦)

أبلغ إلى خير الانام تحية أذكى من المسك العتيق شذاها(٧)

ملك تُقِرّ له الملوك بأنه بالدين أقوى والخلافة أقوم(٨)

ومما اجتمع فيه وصفان على وزن الفعل، منع أحدهما من الصرف على القاعدة، وصرف الآخر لأجل ضرورة الشعر، هذان البيتان:

---

(١) الديوان ١٣٠
(٢) الديوان ١٣١
(٣) الديوان ١٦٢
(٤) الديوان ١١٥
(٥) الديوان ٥٥
(٦) الديوان ١١٥
(٧) الديوان ١٦٤
(٨) الديوان ١٣٠

أو أدهمٍ كالليل إلا غرة كالصبح بورك من أغرَّ محَجَّلِ([1])

هنِّئ به زمن الربيع وقل له بشرى بأملحَ من حلاك وأجملِ([2])

ففي البيت الأول جرّ لفظ (أدهم) بالكسرة ونون لأجل الضرورة الشعرية، بينما جرّ لفظ (أغر) بالفتحة بناء على القاعدة النحوية، وفي البيت الثاني جرّ لفظ (أملح) بالفتحة كما تقتضيه القاعدة، بينما جرّ لفظ (أجمل) لأجل الروي.

ثانيا: الوصفية وزيادة الألف والنون:

إذا كان الوصف مختوما بألف ونون زائدتين غير صالح لإضافة تاء التأنيث إليه، فإنه يمنع من الصرف؛ لاشتماله على علتين، هما: الوصفية وختمه بالألف والنون الزائدتين([3])، وقد ورد هذا الوصف عند شاعرنا مجرورا بالفتحة غير منون مرة واحدة، وخالف القاعدة وجُرَّ بالكسرة مرتين.

فمما سار على القاعدة لفظ (عزلان) في قوله:

ولم يجدوا في رحلهم غير قطرة بعزلان شخب لا يبل بها الفم([4])

حيث إن لفظ (عزلان) جرّ بحرف الجر، وكانت علامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ للوصفية وزيادة الألف والنون.

ومما خالف القاعدة لفظا (لهفان وظمآن) في هذين البيتين:

وأي عذر لقلب لا يحن له والجذع حن له تحنان لهفانِ

وفاض ينبوع ماء من أنامله بورده العذب روى كل ظمآنِ([5])

فقد جرا بالإضافة، وعلامة جرهما الكسرة لأجل الروي.

---

(١) الديوان ١١٧
(٢) الديوان ١١٩
(٣) انظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: بدر الدين ابن مالك (ت ٦٨٦ هـ)، المحقق: محمد عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م. (ص: ٤٥٠)
(٤) الديوان ١٣٤
(٥)الديوان ١٥٥

الخاتمة

يمكن إجمال نتائج هذه الدراسة فيما يأتي:

- أكثر ضرورة وردت في هذا الديوان هي صرف الممنوع من الصرف، حيث جاءت عند الشاعر في أربعة وستين موضعا.
- استفاد الشاعر من صرف الممنوع من الصرف -باعتباره مرونة في نظام اللغة- لمسايرة نظام القصيدة الصارم، بدليل أنه طبق قاعدة المنع من الصرف إحدى وخمسين مرة حين كان الالتزام بالقاعدة هو المتوافق مع النظام العروضي القصيدة، وهو عدد أقل قليلا من عدد مرات العدول عنها ومخالفتها الذي ارتكبه.
- أكثر نوع احتاج الشاعر فيه للخروج عن القاعدة النحوية هو صيغة منتهى الجموع؛ حيث خرج عنها اثنتين وعشرين مرة، في مقابل ست مرات التزم فيها بها.
- أكثر نوع تقيد الشاعر فيه بالقاعدة هو العلم الأعجمي؛ حيث تقيّد بها خمس عشرة مرة، في مقابل ست مرات خرج فيها عنها.
- لم يرد العلم المعدول إلا مخالفا لقاعدة الممنوع من الصرف، ولم يرد الاسم المختوم بألف تأنيث مقصورة إلا موافقا للقاعدة.
- قد تجتمع مخالفة القاعدة النحوية وموافقتها في بيت واحد في نوع واحد من أنواع الممنوع من الصرف، مما يؤكد أن الشاعر أحسن استغلال هذه الميزة لاستقامة قصائده، وتعامل معها بدراية ومعرفة.
- يكون الخروج عن قاعدة الممنوع من الصرف بإجراءين في حالتين، ففي حالة موافقة القافية المكسورة يجر الممنوع من الصرف بالكسرة، وفي حالة موازنة حرف التفعيلة الساكن ينون الممنوع من الصرف.

توصية:

يوصي البحث بدراسة كل نوع من الأنواع التي ذكر اللغويون أنه يسوغ فيها مخالفة القاعدة النحوية لأجل الشعر دراسة تطبيقية في أحد الدواوين الشعرية؛ ليتبين عدد مرات المخالفة للقاعدة وعدد الموافقة لها؛ لتوضع في موضعها المناسب من لغة الشعر.

المراجع

١. **ارتشاف الضرب من لسان العرب:** أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥ هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي- بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٢. **إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك:** برهان الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى ٧٦٧ هـ)، محمد السهلي، أضواء السلف- الرياض، الطبعة الأولى، ١٣٧٣هـ- ١٩٥٤م.

٣. **الأصول في النحو:** أبو بكر ابن السراج المتوفى: ٣١٦هـ، المحقق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.

٤. **أهدى سبيل إلى علمي الخليل:** محمود مصطفى (المتوفى: ١٣٦٠هـ)، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.

٥. **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:** عبد الله بن يوسف ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، المحقق: يوسف البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

٦. **بناء الجملة العربية:** محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٦م.

٧. **تاريخ الأدب العربي:** عصر الدول والإمارات: شوقي ضيف، دار المعارف – مصر.

٨. **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك:** بدر الدين بن قاسم المرادي، (المتوفى : ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: عبدالرحمن سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.

٩. **الخصائص:** ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ١٩٨٨م.

١٠. **ديوان الثغري التلمساني:** أبوعبدالله محمد بن يوسف القيسي الأندلسي، تحقيق: نوار بوحلاسة، منشورات مخبر الدراسات التراثية، جامعة منتوري قسنطينة.

١١. **شرح الأزهرية:** خالد الأزهري، (المتوفى: ٩٠٥هـ) المطبعة الكبرى ببولاق- القاهرة.

١٢. **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك:** علي بن محمد الأُشموني (المتوفى: ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

١٣. **شرح تسهيل الفوائد:** محمد ابن مالك الطائي الجياني (المتوفى: ٦٧٢هـ)، المحقق: عبدالرحمن السيد، محمد المختون، هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى (١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.(

١٤. **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب:** شمس الدين محمد الجَوجَري، (المتوفى: ٨٨٩هـ)، نواف الحارثي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ه-٢٠٠٤م.

١٥. **شرح الكافية الشافية:** محمد ابن مالك الطائي الجياني، (المتوفى: ٦٧٢هـ): عبدالمنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى.

١٦. **شرح المفصل للزمخشري**: يعيش بن علي المعروف بابن يعيش (المتوفى: ٦٤٣هـ)، قدم له: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

١٧. **شرح المكودي على ألفية ابن مالك:** عبدالرحمن المكودي (المتوفى: ٨٠٧ هـ)، المحقق: عبدالحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت- لبنان، ١٤٢٥ هـ- ٢٠٠٥.

١٨. **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك:** بدر الدين ابن مالك (ت ٦٨٦ هـ)، المحقق: محمد عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

١٩. **الكافية في علم النحو:** جمال الدين بن عثمان ابن الحاجب (توفي: ٦٤٦ هـ)، المحقق: صالح الشاعر، مكتبة الآداب- القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م.

٢٠. **الكتاب:** سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الكاتب العربي، القاهرة، د.ت.

٢١. **اللباب في علل البناء والإعراب:** أبو البقاء عبد الله العكبري (المتوفى: ٦١٦هـ)، المحقق: عبد الإله النبهان، دار الفكر- دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٦ه- ١٩٩٥م.

٢٢. **لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية:** محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق- القاهرة، ١٩٩٦م.

٢٣. **اللمحة في شرح الملحة:** محمد بن حسن المعروف بابن الصائغ (المتوفى: ٧٢٠هـ)، المحقق: إبراهيم الصاعدي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.

٢٤. **اللمع في العربية:** أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، المحقق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية- الكويت.

٢٥. **المرتجل في شرح الجمل:** أبو محمد عبدالله ابن الخشاب (٤٩٢ - ٥٦٧ هـ)، تحقيق ودراسة: علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م.

٢٦. **المقتضب:** محمد بن يزيد المعروف بالمبرد (المتوفى: ٢٨٥هـ)، المحقق: محمد عبدالخالق عظيمة، عالم الكتب- بيروت.

٢٧. **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب،** وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب: شهاب الدين أحمد بن محمد المقري التلمساني (المتوفى: ١٠٤١هـ)، المحقق: إحسان عباس، دار صادر- بيروت – لبنان، ١٩٩٧م.

٢٨. **النحو الوافي:** عباس حسن (المتوفى: ١٣٩٨هـ)، دار المعارف، الطبعة الخامسة عشرة.

٢٩. المجلات العلمية:

٣٠. **الثغري التلمساني شاعر البلاط الزياني:** عبدالعزيز قيبوج، مجلة الفضاء المغاربي، م٣، ع٤، شعبان ١٤٤١هـ.

٣١. **الضرورة الشعرية في ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات** ـــــ دراسة وتحليل: رفعت الليثي، حولية كلية اللغة العربية بجرجا، المجلد ١٤، العدد ٤، ٢٠١٠م.

٣٢. **العدول عن الأصل في القاعدة النحوية** - دراسة تطبيقية في شعر المديح النبوي: عصام الخطيب، مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد، العدد ١٣، أبريل ٢٠٢١م.